

تحليل الحساب الجاري في الأردن خلال الفترة (1998-2017) وأثره على معدل البطالة.

Analysis of the current account in Jordan for the period (1998-2017) and its impact on the unemployment rate

عامر عبد الكريم إبراهيم المجالي*، المؤسسة الاستهلاكية المدنية، وزارة الصناعة والتجارة، الأردن.

Almajaliamer50@yahoo.com

تاريخ التسليم: (2021/08/02)، تاريخ المراجعة: (2021/09/01)، تاريخ القبول: (2021/10/23)

Abstract :

The study aimed at analyzing the current account in Jordan represented by (Trade balance, workers' remittances, tourism income, foreign direct investment, foreign aid and grants) during the period 1998-2017, and seeking proposals to raise the current account's contribution to reducing unemployment. The study assumed that there was a direct positive relationship between the current account and the unemployment rate in Jordan, and to demonstrate the validity of the hypothesis the study relied on the inductive descriptive curriculum and the statistical data analysis of study variables using the self-regression model with distributed deceleration (ARDL) and on the E-Views 9 program. The study concluded that there is an effective contribution for both total exports and imports to the low unemployment rate through the transfer of technical and technological knowledge and the high volume of imports from intermediate goods prepared for manufacturing. The rise of grants, foreign aid, remittances from overseas workers, the improvement of tourist income and the flow of foreign direct investment also contributed to the reduction of unemployment through investment and tourism projects, and the results of the standard analysis showed that there is a long-term common integration relationship between independent and changing variables. There is also a one-way causal relationship to unemployment from exports, imports, foreign direct investment, aid, grants and population, and the study recommended the use of modern machinery to improve the efficiency of the productive apparatus, diversify the export structure and create local alternatives to imports. In addition to supporting labor-intensive industries and developing the agricultural sector through government support to farmers, as well as intensifying work to extract oilstone to reduce oil imports, the study also recommended encouraging foreign investment and urging national capital to invest in the interior.

Keywords : workers' remittances, foreign direct investment, foreign aid and grants, total exports and imports, unemployment rate..

ملخص :

هدفت الدراسة إلى تحليل الحساب الجاري في الأردن ممثلاً بـ (الميزان التجاري، تحويلات العاملين، الدخل السياحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدات والمنح الخارجية) خلال الفترة (1998-2017) والسعي لتقديم مقترحات من شأنها رفع مساهمة الحساب الجاري في تخفيف حدة البطالة، وافترضت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية مباشرة بين الحساب الجاري ومعدل البطالة في الأردن، ولبيان صحة الفرضية اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي والتحليل القياسي للبيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاءات الموزعة (ARDL) وبالاعتماد على برنامج E-views9، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مساهمة فعالة لكل من إجمالي الصادرات والواردات في انخفاض معدل البطالة من خلال نقل المعرفة الفنية والتكنولوجية وارتفاع حجم المستوردات من السلع الوسيطة المعدة للتصنيع، كما ساهم ارتفاع المنح والمساعدات الأجنبية وتحويلات العاملين في الخارج وتحسن الدخل السياحي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انخفاض معدل البطالة من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية والسياحية، وأظهرت نتائج التحليل القياسي أن هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد نحو البطالة من الصادرات والواردات والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات والمنح وعدد السكان، وأوصت الدراسة باستخدام الآلات الحديثة لتحسين كفاءة الجهاز الإنتاجي وتنويع هيكل الصادرات وإيجاد بدائل محلية للواردات، بالإضافة إلى دعم الصناعات كثيفة العمالة وتنمية القطاع الزراعي من خلال الدعم الحكومي الموجه للمزارعين.

الكلمات المفتاحية: معدل البطالة، المساعدات والمنح الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي قيمة الصادرات والواردات، تحويلات العاملين في الخارج.

* المؤلف المراسل: عامر عبد الكريم إبراهيم المجالي ، الإيميل: Almajaliamer50@yahoo.com

مقدمة:

يعد الحساب الجاري من المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات والتي تسهم بدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام فالصادرات من السلع والخدمات تعد أمراً ضرورياً للحصول على قدر مناسب من العملات الأجنبية لتمويل حركة استيراد هذه السلع، كما أن حساب الخدمات (كالسياحة والعلاج) يساهم في توفر بيئة فعالة للأيدي العاملة، ويحظى الحساب الجاري بأهمية خاصة لأي بلد؛ كونه يمثل انعكاساً حقيقياً لطبيعة الوضع الاقتصادي السائد فيه وكيفية أداء السياسات الاقتصادية، إضافة إلى أنه يقدم صورة واضحة عن طبيعة وضع المعاملات الخارجية للدولة، فالدول التي يكون لديها فائض في الحساب الجاري تستطيع أن تتوسع في حجم إنتاجها الداخلي الأمر الذي يستدعي الحاجة الدائمة لعناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) عندها تتخفض معدلات البطالة، أما الدول التي تعتمد في استهلاكها المحلي على العالم الخارجي فيكون حسابها الجاري عرضة للاختلالات الهيكلية التي تؤثر سلباً على معدلات البطالة. ويعد الاقتصاد الأردني واحداً من اقتصاديات الشرق الأوسط المفتوح على العالم الخارجي، حيث عانى اقتصاده من اختلالات هيكلية مزمنة في حسابه الجاري وبالذات في الميزان التجاري؛ حيث بلغ عجز الميزان التجاري 8,6 مليار دينار لعام 2011 وارتفع هذا العجز ليصل إلى 9,9 مليار دينار لعام 2012 واستمر عجز الميزان التجاري ليصل إلى (10) مليار دينار (البنك المركزي الأردني، 2017، ص14) في عام 2017، إذ أن الواردات السلعية أكبر من الصادرات السلعية، ولذلك فإن زيادة الصادرات له دور كبير في تخفيض هذا العجز المزمّن، وفي ظل التحديات التي يضعها الانفتاح الاقتصادي والتجارة الخارجية أمام الاقتصاد الأردني، خاصة في ظل المنافسة المتزايدة للمنتجات الأردنية من سلع وخدمات مع مثيلاتها إقليمياً وعالمياً فإن من المهم توظيف السياسة التجارية الأردنية لتسهم على نحو أفضل في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتعظيم استغلال الميزات النسبية له وذلك من خلال موائمة أدوات السياسة التجارية مع التحديات الاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي، وتوسيع قاعدة الشركاء التجاريين بما ينعكس إيجاباً على تحسين مستوى الإنتاج والصادرات، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة.

1.1 مشكلة البحث وأهميته:

واجه الاقتصاد الأردني أزمات محلية وإقليمية أدت إلى إغلاق الحدود البحرية والبرية مع الدول المجاورة؛ مما أدى إلى تدني حركة الصادرات والواردات وهذا بدوره تسبب بعجز متنامي في حساب العمليات الجارية، من هنا نشأت مشكلة البحث لذا أصبح من المهم الوقوف على أسباب هذا العجز وكيفية علاجه بالإمكانيات المتاحة.

2.1 أهداف البحث:

نسعى من خلال البحث تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل الحساب الجاري في الأردن خلال الفترة (1998-2017).
2. دراسة أثر الحساب الجاري على معدلات البطالة.

3. تقديم مقترحات من شأنها رفع مساهمة الحساب الجاري في تخفيف حدة البطالة.

3.1 فرضية البحث:

يفترض البحث أن هناك علاقة إيجابية مباشرة بين الحساب الجاري ومعدل البطالة في الأردن في ضوء الاستقرار الأمني بالنسبة للدول المجاورة له، إلا أن الثورات العربية قد تكون أثرت بشكل سلبي على الميزان التجاري ومنها على ميزان الخدمات وبالتالي على معدلات البطالة.

4.1 المنهجية:

لتحقيق أهداف البحث وإثبات الفرضيات سوف يعتمد الباحث على التحليل الوصفي الاستقرائي والتحليل القياسي للبيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في (إجمالي الصادرات السلعية، إجمالي الواردات السلعية، الدخل السياحي، المساعدات والمنح الخارجية، تحويلات العاملين، الاستثمار الأجنبي المباشر، عدد السكان، عدد السياح والمتغير التابع معدل البطالة).

1. الدراسات السابقة:

1.2 دراسة عقبي لخضر، 2017.

هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في سعر الصرف وسعر الفائدة والبطالة والعرض النقدي وميزان المدفوعات في دراسة لحالة الجزائر باستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) وتغطي هذه الدراسة الفترة بين 1990-2013، كما هدفت إلى تحديد مدى مساهمة كل من سعر الفائدة وسعر الصرف والبطالة والعرض النقدي في تفسير التغيرات التي تطرأ على ميزان المدفوعات الجزائر خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى قياس مدى مساهمة السياسات المنتهجة في تنويع الاقتصاد الوطني والذي يمكن معرفته من خلال مدى استجابة ميزان المدفوعات للتغيرات في متغيرات الاقتصاد الكلي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي للوصول إلى النتائج باستخدام برنامج Eviews 8، وتوصلت الدراسة إلى أن البطالة تتأثر بسعر الفائدة وسعر الصرف فارتفاع سعر الفائدة وانخفاض سعر الصرف يؤدي إلى عدم خلق مناصب عمل وبالتالي زيادة نسبة البطالة، كما يتأثر العرض النقدي بميزان المدفوعات بشكل إيجابي، وأوصت الدراسة أن على البنك المركزي الجزائري إعادة النظر بقيمة العملة لما لها من أثر في جلب الاستثمار وزيادة القدرات الإنتاجية والإيرادات الحكومية وانعاش للصادرات وكذا تحسين ميزان المدفوعات، وقد عبر عن الانفتاح التجاري بنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وطبقت الدراسة على 82 دولة منها 60 دولة نامية وعلى بيانات الفترة ما بين (1960-2000)، واستخدمت معادلة الانحدار الخطي، وتوصلت من خلالها إلى أن اثر تحرير التجارة الخارجية يعتمد على التقدم الحاصل في المتغيرات الأخرى، فإذا كانت الدولة لا تملك بنية أساسية جيدة وكانت نسبة الاستثمار في رأس المال البشري منخفض سوف تخسر عند فتح أسواقها وبالتالي ينصح بأولوية الإصلاحات قبل بدء فتح الأسواق .

1.2 دراسة دحماني ادريوش، 2011.

هدف البحث إلى تحديد أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على التغير في معدلات البطالة في الجزائر، حيث تم تقدير هذه العلاقة بين معدل البطالة من جهة والتضخم والناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط الحقيقية وحجم الصادرات من جهة أخرى خلال الفترة (1980-2010)، ويعد استخدام منهجية (JOHANSEN) وجد أن هناك علاقة تكامل مشترك بين معدلات البطالة وباقي المتغيرات الاقتصادية، وأظهرت النتائج أن كل من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم قد كان لها تأثير إيجابي ضعيف على انخفاض معدلات البطالة في حين أن أسعار النفط كان لها تأثير كبير في انخفاض معدلات البطالة، وفيما يخص حجم الصادرات فكان لها تأثير سلبي على انخفاض معدلات البطالة وهذا يعكس هشاشة الهيكل الاقتصادي.

3.2 دراسة (GROSSMAN AND HELPMAN) 1991.

خلصت الدراسة إلى أن التجارة الدولية لها أثران أحدهما مباشر والآخر غير مباشر، ويتعلق الأثر المباشر في نقل المعرفة من المصادر الخارجية، أما الأثر غير المباشر فيتعلق بتأثير التجارة الدولية على أسواق عناصر الإنتاج المحلية، حيث تؤثر على أسواق عناصر الإنتاج المحلية بزيادة مستوى التخصص وتقسيم العمل، ومن ثم تؤثر التجارة الدولية إيجاباً على معدل البطالة، إذا استوردت الدولة منتجات كثيفة رأس المال البشري أما إذا صدرت الدولة منتجات كثيفة رأس المال البشري فإن التجارة يمكن أن تعيق النمو الاقتصادي.

4.2 دراسة (ROBERIO CHANG) 2005.

حاول الباحث في هذه الدراسة إثبات أن اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي يتوقف على استقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي ولم تقدم الدراسة متغيرات جديدة، وإنما استخدمت متغيرات تم استخدامها في دراسات سابقة، والجديد في الدراسة هو جمع بين متغيرات لم يتم جمعها في نموذج واحد من قبل، وهذه المتغيرات هي: نصيب الفرد من الناتج المحلي، معدل التضخم، النظام المالي، مرونة سوق العمل، الحكومة، والانفتاح التجاري، وقد عبر عن الانفتاح التجاري بنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وطبقت الدراسة على 82 دولة منها 60 دولة نامية وعلى بيانات الفترة ما بين (1960-2000)، واستخدمت معادلة الانحدار الخطي، وتوصلت من خلالها إلى أن اثر تحرير التجارة الخارجية يعتمد على التقدم الحاصل في المتغيرات الأخرى، فإذا كانت الدولة لا تملك بنية أساسية جيدة وكانت نسبة الاستثمار في رأس المال البشري منخفض سوف تخسر عند فتح أسواقها وبالتالي ينصح بأولوية الإصلاحات قبل بدء فتح الأسواق.

2. الاطار النظري:

1.3 ماهية الحساب الجاري ومكوناته:

حساب العمليات الجارية (موسى سعيد وآخرون، 2008، ص214-218): يمثل هذا الحساب أحد أهم حسابات ميزان المدفوعات فهو يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية، ويتكون هذا الحساب من:

حساب المعاملات المنظورة (الميزان التجاري) وحساب المعاملات الغير منظورة (ميزان الخدمات) وكذا حساب التحويلات من جانب واحد.

الميزان التجاري: يعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات كونه يساهم بأكثر من ثلث المجموع الكلي، خاصة في البلاد التي تلعب التجارة فيها دور كبير، ويقصد به كافة البنود المادية الخاصة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد ما مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، وتسجل صادرات السلع في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات كونه يؤدي لزيادة إيرادات الدولة، في حين تسجل الواردات في الجانب المدين من ميزان المدفوعات كونه يزيد مدفوعات الدولة إلى العالم الخارجي، ويمثل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع، فإذا كانت قيمة الصادرات السلعية اكبر من قيمة الواردات السلعية فإن الميزان التجاري يحقق فائض، أما إذا كانت الواردات السلعية اكبر من الصادرات السلعية فإن الميزان التجاري يحقق عجز.

ميزان الخدمات (ميرا ندا زغلول، 2010، ص23): ويشمل كافة الخدمات التي تقدمها الدولة إلى العالم الخارجي، وكذلك الخدمات التي يؤديها العالم الخارجي للدولة، وتسجل الخدمات التي تؤديها الدولة في الجانب الدائن، أي الخدمات التي يؤديها المقيمون لغير المقيمين، على اعتبار أنها صادرات غير منظورة تؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة، في حين تسجل خدمات العالم الخارجي في الجانب المدين، أي الخدمات التي يؤديها غير المقيمين للمقيمين على اعتبار أنها واردات غير منظورة يترتب عليها التزام على الدولة ويقابلها قيد في الجانب الدائن، وتشمل التجارة غير منظورة الخدمات التالية:

إنفاق السياح: ويعتبر كل ما ينفقه السائح على السلع الأجنبية وكل الخدمات التي قدمت له من دول العالم الخارجي وواردات غير منظورة، كما أن السلع والخدمات التي اشتروها السائحون الأجانب القادمين للدولة إنما هي صادرات غير منظورة، وعلى ذلك تقيد المبالغ التي ينفقها غير المقيمين باعتبارهم سائحين في الدولة في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات، بينما تقيد المبالغ التي ينفقها المقيمين في الجانب المدين.

أما الخدمة الثانية فتشمل خدمة النقل البري أو الجوي أو البحري وهي عبارة عن المدفوعات الدولية المتعلقة بأجور شحن البضائع وثمان تذاكر السفر ورسوم الموانئ ونفقات إصلاح السفن والطائرات من وقود ورسوم، ويعد استخدام دولة ما وسائل نقل دولة أخرى بمثابة واردات يترتب عليها دفع مبالغ مالية، بينما استخدام العالم الخارجي وسائل نقل لدولة ما بمثابة صادرات للدولة وتسجل في الجانب المدين في ميزان المدفوعات.

الخدمة الثالثة خدمة التأمين وهي عبارة عن المدفوعات الدولية الخاصة بالتأمين على نقل البضائع والتأمين على الحياة وتأمين ضد الحوادث وكذلك التأمين البحري، وتسجل المبالغ التي يدفعها غير المقيمين للمقيمين في الجانب الدائن، فعند تقديم هذه الخدمة لدولة ما تعتبر واردات غير منظورة بينما إذا قدمت هذه الخدمة للعالم الخارجي فتعتبر صادرات غير منظورة.

أما عن الخدمة الرابعة فهي دخل الاستثمارات وتشمل العائد من الاستثمارات الخارجية بكافة أنواعها مثل الأوراق المالية الأجنبية والودائع بالبنوك الأجنبية والعقارات بالخارج، فعند قيام المستثمرون في دولة ما بشراء الأسهم والسندات الخاصة بالشركات الأجنبية بهدف استثمار أموالهم ويحصل المستثمرون على أرباح وفوائد فهذا يمثل إيرادات للدولة لذلك تسجل في الجانب الدائن.

حساب التحويلات من جانب واحد (سامر عبد الهادي وآخرون، 2013، ص193): يضم المدفوعات المحولة من جانب واحد لغرض المساعدة مثل (الهبات والهدايا وتحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم، وقد تكون المساعدات من الأفراد أو دول أو منظمات دولية).

2.3 معدل البطالة

تعرف البطالة على أنها الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداماً كاملاً، أي عدم الإستخدام الأمثل للموارد وعوامل الإنتاج (تركي العتيبي، 2011، ص23)، وتنقسم البطالة إلى عدة أنواع فهناك البطالة الدورية التي تحدث نتيجة الدورة الاقتصادية والمتمثلة في عدم انتظام النشاط الاقتصادي، والبطالة الموسمية وتنشأ نتيجة حاجة أرباب العمل إلى عدد كبير من العمال في موسم معين والاستغناء عنهم بعد انتهاء الموسم، والبطالة الإجبارية وهي التي تفرض على الشخص لعدة أسباب أهمها مؤهلات العمل، والبطالة الاختيارية (فوزية محمد الهادي، 2015، ص4) وهي البطالة التي يكون فيها الشخص قادر على العمل لكن لا يرغب في العمل، وتنقسم البطالة أيضاً حسب الإنتاجية إلى بطالة ظاهرة وبطالة مقنعة، ولعل أسباب ظهور البطالة تتمثل بزيادة الكثافة السكانية وإغراق السوق المحلي بالبضائع المستوردة والندرة في رأس المال والتطور التكنولوجي.

وللبطالة آثار اقتصادية (نعمان سعيدي، 2011، ص213) حيث يترتب عليها إهدار موارد المجتمع وإنخفاض مستوى الإنتاج بالإضافة إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يرافقه ارتفاع في العرض الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وخروج رأس المال العامل من الدولة، عندها يرتفع مستوى الواردات مقابل انخفاض في الصادرات مما يؤدي إلى زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات، وهذا بدوره يعيق عمليات التنمية وإنخفاض النمو الاقتصادي.

3. تحليل الحساب الجاري في الأردن وأثره على معدلات البطالة:

يعاني الحساب الجاري في الأردن من عجز يزداد سنة تلو الأخرى، ويعزّي هذا العجز إلى العديد من الأسباب منها قلة تنوع الصادرات الأردنية، حيث تقتصر على بعض الصناعات الاستخراجية كالفوسفات والبوتاس والإسمنت وبعض المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك الترفيهي، وخفض القاعدة الإنتاجية؛ إذ أنها لا تكفي لتوفير المستوى اللازم من السلع الرأسمالية والوسيلة والسلع الاستهلاكية الضرورية؛ وبالتالي انخفاض في القدرة الإنتاجية المحلية مما يسبب تدني في مستوى العمالة وبالتالي ارتفاع في معدلات البطالة.

وفيما يلي سوف يتم استعراض الحساب الجاري في الأردن خلال فترة الدراسة علماً بأنه تم تقسيم فترات الدراسة بناءً على الحقب الزمنية المختلفة التي مر بها الحساب الجاري في الأردن ما بين الحرب العراقية والثورات العربية.

1.4 تحليل الحساب الجاري خلال الفترة الأولى الممتدة من (1998-2003):

يتكون ميزان الحساب الجاري من أربعة موازين جزئية وهي، الميزان التجاري، وميزان الخدمات وميزان التحويلات بدون مقابل بالإضافة إلى حساب الدخل، ويعتبر الميزان التجاري من أهم هذه الموازين حيث يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين، ويعتبر توقف زحف العجز في هذا الميزان من أهم الأهداف التي تطمح لتحقيقها الخطط التنموية، ويعكس الميزان التجاري حركة الصادرات والواردات السلعية التي لعبت دوراً محورياً في حركة النشاط الاقتصادي في الأردن، ففي الفترة الأولى شهدت رواجاً اقتصادياً في دول الخليج العربي وجمهورية العراق؛ وذلك نتيجة الارتفاع المتزايد لسعر البترول في العالم، حيث انعكس ذلك إيجاباً على الاقتصاد الأردني الذي يرتبط باقتصاديات هذه الدول بشكل كبير سواء بالطلب على العمالة أو بما تشكله هذه الدول من سوق رئيسي للصادرات السلعية الأردنية، إضافة إلى ما تقدمه هذه الدول من مساعدات ومنح للأردن وخاصة جمهورية العراق، حيث كانت تصدر النفط الخام إلى الأردن بسعر التكلفة، وكما يشير الجدول رقم (1) فقد شهدت الصادرات الأردنية ارتفاعاً ملموساً خلال هذه الفترة، لتبلغ (1,05) مليار دينار في عام 1998، واستمرت في الارتفاع خلال عام 1999 لتصل إلى (1,06) مليار دينار، ومقابل ذلك انخفضت الواردات الأردنية لعام 1999 حيث بلغت (2,6) مليار دينار مقابل (2,7) مليار دينار لعام 1998، وانعكس ذلك بإنخفاض عجز الميزان التجاري في عام 1999 ليصل إلى (1,5) مليار دينار مقابل (1,6) مليار دينار في عام 1998، مما سبب بانخفاض زيادة معدل البطالة إلى (0,09) حيث بلغت (12,1)، ومع مطلع عام 2000 زاد التوجه الحكومي في الأردن إلى الاعتماد على الصناعات التحويلية بشكل كبير حيث ارتفعت الواردات من السلع الوسيطة كالأقمشة والقطن والصوف لتبلغ (2,2) مليار دينار في عام 2003 مقارنة بـ (1,3) مليار دينار لعام 1999، وهذا سبب بزيادة الحاجة للعمالة المحلية وبالتالي الانخفاض التدريجي في نسبة زيادة حجم البطالة إلى (0,01) حيث بلغت 14%، وبالمقابل من ذلك ارتفع حجم الصادرات تدريجياً ليصل إلى (1,7) مليار دينار في عام 2003 مقابل (1,08) مليار دينار في عام 2000.

جدول رقم (1) تطور الحساب الجاري في الأردن خلال الفترة الأولى (القيمة مليون دينار)

السنة	الحساب الجاري ¹	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	ميزان التحويلات بدون مقابل	ميزان الخدمات	حساب الدخل	معدل البطالة
199	-386.1	-	1050.	2710.3	1250	-40.3	64.2	11.6

الحساب الجاري = الميزان التجاري + ميزان الخدمات + حساب الاحتياطيات الرسمية + حساب الدخل.¹

					5	1660.2		8
12.1	58.3	-48.3	1308	2640.5	1060.	-	-262	199
					2	1580.3		9
12.4	71.2	-58.4	1548	3260.1	1080.	-	-609.2	200
					6	2170.5		0
13.1	114.6	-169	1459	3450.2	1350.	-	-695.4	200
					4	2100.2		1
13.8	48.9	-71.4	1605	3600.9	1570.	-	-457.5	200
					2	2040.7		2
14	92.1	-100	2273	4070.7	1680.	-	-124.9	200
					1	2390.6		3

المصدر: التقارير السنوية، البنك المركزي الأردني، 2003.

أما بالنسبة لميزان الخدمات والذي يبين المعاملات الدولية في الخدمات بأنواعها (التأمين، الشحن التجاري، دخل الاستثمار) بالإضافة إلى البندين الرئيسيين وهما تحويلات العاملين والإيرادات من القطاع السياحي، إذن أن حوالات العاملين وحجم الاستثمار والإيرادات السياحية لم تساهم بتخفيض حدة البطالة خلال هذه الفترة من الدراسة، فيوضح الجدول رقم (1) أن هناك عجزاً تصاعدياً مستمراً خلال السنوات الأربع الأولى؛ وذلك نتيجة ارتفاع الخدمات الأجنبية المقدمة للمواطنين الأردنيين مقابل الخدمات الوطنية المقدمة للأجانب، ونلاحظ أن العجز في ميزان الخدمات ارتفع من (40) مليون دينار في عام 1998 إلى (48) مليون دينار في عام 1999، واستمر ارتفاع الخدمات الأجنبية من الشحن والنقل ليصل إلى (169) مليون دينار في عام 2001، وهذا بدوره أثر سلباً على عجز الحساب الجاري ليلبلغ (695) مليون دينار من نفس العام، لكن سرعان ما انخفض هذا العجز ليصل إلى (124) مليون دينار في عام 2003؛ نتيجة التحسن الواضح في حوالات العاملين من الخارج إذ بلغت (1,4) مليار دينار، بالإضافة إلى الفائض الذي حققه صافي التحويلات بدون مقابل والتي تشمل على جميع المساعدات والهبات الخصوصية والرسمية التي يتلقاها الأردن من دول الخليج ومن الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت (2,3) مليار دينار في عام 2003، مقابل (1,2) مليار دينار في عام 1998.

2.4 تحليل الحساب الجاري للفترة الثانية الممتدة من (2004-2010):

عانى الأردن حاله كحال الكثير من دول المنطقة من الحرب الأمريكية العراقية، حيث ترتب على هذه الحرب إغلاق الحدود بين البلدين، وبدوره أثر سلبياً على الوضع الاقتصادي في الأردن، لاسيما وأن السوق العراقي أبرز الأسواق الحاضنة للصادرات الأردنية، وبدأ أصحاب المصالح من التجار والمزارعين بالبحث عن أسواق بديلة للسوق العراقي، وعمدوا بتوجيه صناعاتهم ومنتجاتهم إلى السوق الخليجي

والسوق السوري كاسواق مستهلكة للصادرات الأردنية، مع التركيز على السوق السوري الذي يعد واجهة الأردن الوحيدة إلى السوق الأوروبي من خلال تركيا.

وشهد الأردن ارتفاع تدريجي ومستمر في حجم صادراته ليصل إلى (4,4) مليار دينار في عام 2008 مقارنة بـ(2,3) مليار دينار في عام 2004 أي بمعدل نمو بلغ 92%, وبالمقابل من ذلك شهدت الواردات ارتفاع مستمر ليصل إلى (12,1) مليار دينار في عام 2008 مقارنة بـ(5,8) مليار دينار في عام 2004 أي بمعدل نمو بلغ 108%, ولعلّ معظم هذه الواردات هي من المواد الخام والسلع الوسيطة التي تدخل في عمليات الإنتاج، والتي بدورها زادت من الطاقة الإنتاجية في مجال صناعة الألبسة والأقمشة مما دفع إلى الحاجة للأيدي العاملة وهذا ساهم بانخفاض معدلات البطالة لتصل إلى 12,7% في عام 2008، ونتيجة لارتفاع الواردات أيضا ارتفع عجز الميزان التجاري ليصل إلى (7,6) مليار دينار في عام 2008، وتسبب ذلك في ارتفاع عجز الحساب الجاري حيث بلغ أربعة مليار دينار في العام ذاته.

وفي عام 2009 تأثر الاقتصاد الأردني بحالة الانكماش الاقتصادي وانخفاض الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية التي تسببت بالأزمة المالية العالمية، حيث أن حركة التجارة الخارجية في الأردن ليست بمعزل عن اقتصاد العالم الخارجي من بينه الاقتصاد الأمريكي؛ فالسوق الأمريكي يعد من أكبر الأسواق الحاضنة لصادرات المواد الخام مثل البوتاس والفوسفات، وكذلك الأمر بالنسبة للواردات فالسوق الأردني يعتمد بالاستهلاك بشكل رئيسي على المنتجات الأمريكية بعد المنتجات الصينية، ونتيجة لما سبق انخفضت الصادرات والواردات الأردنية لتصل إلى (3,6-10,1) مليار دينار على التوالي، لكن سرعان ما انخفضت حدة الأزمة المالية وتعافى الاقتصاد العالمي لتعاود الصادرات الأردنية بالارتفاع لتصل إلى (4,2) مليار دينار في عام 2010 أي بمعدل نمو بلغ 18%.

جدول رقم (2) تطور الحساب الجاري في الأردن خلال الفترة الثانية (القيمة مليون دينار)

السنة	الحساب الجاري	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	ميزان التحويلات بدون مقابل	ميزان الخدمات	حساب الدخل	معدل البطالة
2004	-	-4827.2	2306.3	5800.1	2280.2	-21	164	14.7
2005	-	-4872	2570.5	7442.5	1855	-91	182.6	14.8
2006	-	-5258.3	2929.6	8187.3	2048.5	18	257.8	14
2007	-	-6538.1	3183.	9722.2	2029.6	98	408.2	13.1

					1	4002.2	7
12.7	292.1	451	2884	12067	4431.	-7629.6	200
					1	4001.9	8
12.9	266.6	616	2682.7	10108.	3573.	-6534.2	200
				6	4	2968.7	9
12.5	-152.4	926	2713.7	11050.	4217.	-6833.2	201
				3	5	3345.7	0

المصدر: التقارير السنوية، البنك المركزي الأردني، 2010.

أما بالنسبة لميزان الخدمات فيظهر الجدول رقم (3) تحسناً واضحاً وانخفاضاً في عجز الميزان مقارنة بالفترة الأولى من الدراسة، حيث بلغ عجز ميزان الخدمات (21,4) مليون دينار في عام 2004 مقارنة بـ(100) مليون دينار في عام 2003، واستمر هذا العجز بالانخفاض ليتحول فيما بعد إلى فائض ويبلغ (926) مليون دينار في عام 2010، ويعود هذا التحسن إلى عدة أسباب منها:

- الارتفاع التدريجي لدخل الاستثمار ليصل إلى (212) مليون دينار في عام 2008 قبل ما يعاود بالانخفاض في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، مما أدى إلى ارتفاع طفيف على معدل البطالة ليصل إلى 12,9%.
 - الارتفاع في الإيرادات السياحية لتصل إلى (1,4) مليار دينار في عام 2010، علماً بأن السياحة لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية بشكل كبير.
 - ارتفاع تحويلات العاملين مقارنة بالفترة الأولى لتصل إلى (2,2) مليار دينار في عام 2010 مقابل (1,4) مليار دينار في عام 2003.
- وأخيراً بالنسبة لصافي التحويلات بدون مقابل، فالأردن ما زال يتلقى المساعدات والمنح في الفترة الثانية، وينسبة أكبر من الفترة الأولى إذ بلغ صافي التحويلات (2,7) مليار دينار في عام 2010 مقارنة بـ(2,3) مليار دينار في عام 2003، ولعل ازدياد عدد اللاجئين من الجنسية العراقية هو السبب في هذا الارتفاع، بالإضافة إلى تخصيص منح سنوية للأردن مقابل استيعابها لعدد كبير من أبناء غزة على أرضها.
- ### 3.4 تحليل الحساب الجاري للفترة الثالثة الممتدة من (2011-2017):

شهدت هذه الفترة بداية لأحداث سياسية طويلة الأمد عانى منها الوطن العربي ككل، فبدأت الثورات العربية (الربيع العربي) بالظهور في تونس وانتقلت بعدها إلى مصر وليبيا وسوريا والعراق واليمن، وأحاطت هذه الثورات بالأردن من كل جانب، وتسبب ذلك بإغلاق جميع المعابر البرية والبحرية من وإلى هذه الدول، فبدأت بإغلاق الحد السوري والعراقي وإغلاق المنفذ البحري الوحيد مع جمهورية مصر العربية، وتسبب ذلك في عجز واضح في الميزان التجاري وصل إلى (11,2) مليار دينار في عام

2014 مقارنة بـ(6,8) مليار دينار في عام 2010 أي ما قبل هذه الثورات، في إشارة إلى أن السبب الرئيسي في هذا العجز هي الثورات العربية، وعلى صعيد آخر إغلاق هذه الجهات تسبب بانخفاض حجم العمالة الوافدة داخل الأردن مما سمح للعاملين الأردنيين بإيجاد فرص عمل لهم وهذا تسبب بانخفاض معدلات البطالة ليصل إلى 11,9% في عام 2014.

ونتيجة لذلك اتجهت الحكومة الأردنية للبحث عن أسواق بديلة قادرة على استقبال الصادرات الأردنية فلم يكن أمامها على مستوى المنافذ البرية سوى السوق الخليجي عن طريق المملكة العربية السعودية، فتحسن حجم الصادرات ليلغ (5,2) مليار دينار في عام 2014 أي بمعدل نمو بلغ 7,5%، وبالمقابل تسبب ارتفاع معدلات الاستهلاك في الأردن وخاصة الاستهلاك الترفي (السلع الكمالية) والذي يعتمد بشكل كبير على الاستيراد؛ إلى ارتفاع حجم الواردات في نفس العام ليصل إلى (16,3) مليار دينار، وبالنظر إلى الجدول رقم (3) نجد أن حجم الصادرات قد انخفض في عامي 2015-2016 ليصل إلى (4,4-4,8) مليار دينار على التوالي، ويعزي هذا الانخفاض إلى الكساد العالمي الذي ساد المنطقة العربية ككل بالإضافة إلى انخفاض أسعار الفوسفات والبوتاس عالمياً مما أثر على حصيلة الصادرات من هاتين السلعتين اللتان تشكلان أهم الصادرات السلعية في الأردن، ونتيجة لذلك زادت حدة الأزمة في الميزان التجاري حيث وصل العجز إلى (10,1) مليار دينار في عام 2017.

جدول رقم (3) تطور الحساب الجاري في الأردن خلال الفترة الثالثة (القيمة مليون دينار)

السنة	الحساب الجاري	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	ميزان التحويلات بدون مقابل	ميزان الخدمات	حساب الدخل	معدل البطالة
2011	-	-8635.3	4805.6	13440.3	3454.7	896	-	12.9
2012	-	-9984.2	4749.2	14733.4	3084.9	1332	-	12.2
2013	-	-	4804.4	15523.6	4813.3	1209	-	12.6
2014	-	-	5163.1	16280.7	5160.9	1778	-	11.9
2015	-	-9640.1	4795.8	14436.9	3945.1	1286	-	13
2016	-	-9323.1	4396.3	13720.4	3369.6	1035	-385	15.3

18.3	-402	1463	3230.1	14488.	4474.	-	-	201
				5	2	10014.3	5722.4	7

المصدر: التقارير السنوية، البنك المركزي الأردني، 2017.

أما بالنسبة لميزان الخدمات، ونتيجة لكبر حجم المعاملات الدولية فقد استمر في الارتفاع من الفترة الثانية إلى الفترة الثالثة ليصل إلى (1,8) مليار دينار في عام 2014 مقارنة بـ(926) مليون دينار في عام 2010، ولعلّ السبب في ذلك هو ارتفاع خدمات الاستثمار وتحويلات العاملين بالإضافة إلى التحسّن الواضح في الإيرادات السياحية مقارنة بالفترتين الأولى والثانية، إذ بلغت (2,3) مليار دينار في عام 2014 مقارنة بـ(1,4) مليار دينار عام 2010، وبما أنّ هذا البند يعتمد على تحويلات العاملين في الخارج بشكل كبير بحيث تنخفض قيمته بانخفاض هذه التحويلات، فقد تسبب عودة الكثير من المغتربين إلى الأردن جراء السياسات الإصلاحية التي تبنته دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بتفعيل نظام السعودة في جميع مجالات القطاع العام والخاص إلى انخفاض ميزان الخدمات في عامي (2015-2016) ليلبغ (1,3-1,1) مليار دينار على التوالي، كما أنّ هذه القرارات تسببت بارتفاع معدل البطالة ليصل إلى 18,3% وذلك نتيجة ارتفاع أعداد العائدين من المملكة العربية السعودية، ولم يؤثر هذا الانخفاض على ميزان الخدمات فقط، بل أثر أيضا على ميزان التحويلات بدون مقابل لتبدأ بالانخفاض التدريجي إلى أن وصلت (3,3) مليار دينار في عام 2017، مقارنة بـ(5,17) مليار دينار في عام 2015، وكما ذكرنا سابقا بأن الأردن ما زال يدفع فاتورة مواقفه السياسية اتجاه الحرب على سوريا والتحالفات الإقليمية والعالمية، وجرت العادة بالضغط عليه من خلال هذا البند لذا كان السبب واضح في هذا الانخفاض ومتوقع أيضا أن يستمر في السنوات القادمة، ونتيجة لذلك استمر حساب المعاملات الجارية في دوامة العجز إلى أن وصل إلى (5,7) مليار دينار في عام 2017.

الشكل (1) تطور رصيد الحساب الجاري في الأردن



من إعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات الصادرة من البنك المركزي.

4. قياس أثر الحساب الجاري على معدل البطالة:

بعد تحليل الحساب الجاري أصبح من المهم قياس علاقته بمعدل البطالة باستخدام النموذج الاقتصادي وبالاعتماد على برنامج E-views9، ولبناء النموذج الاقتصادي لابد من وصف المتغيرات وتحديد الشكل الرياضي له.

1.5 وصف متغيرات الدراسة:

البطالة The unemployment: وهي نسبة عدد الأفراد القادرين على العمل والباحثين عنه ولكنهم لا يستطيعون الحصول عليه، وقد عرّف عنه في الدراسة كنسبة مئوية، بالإضافة إلى عدد الأفراد المتعطلين عن العمل، حيث أن أعلى نسبة هي 18,3% كانت في عام 2017، وأقل نسبة هي 11,6% في عام 1998، ويرمز له بالرمز UE.

الصادرات EXPORTS: وتمثل كافة السلع والخدمات التي تخرج من بلد المنشأ إلى الأسواق الخارجية، وسوف يتم التعبير عنها بالدينار الأردني، وبلغت أعلى قيمة للصادرات (5,16) مليار دينار في عام 2014، بينما بلغت أقل قيمة (1,05) مليار دينار في عام 1998، أما الوسط الحسابي والانحراف المعياري فبلغ (3,21)، (1505,119) على التوالي، ويرمز له بالرمز EX.

الواردات Imports: وتمثل كافة السلع والخدمات التي تحتاجها الدولة من الأسواق الخارجية وسوف يتم التعبير عنه بالدينار الأردني، وبلغت أعلى قيمة للواردات (1,62) مليار دينار في عام 2014، بينما بلغت أقل قيمة (2,64) مليار دينار في عام 1999، أما الوسط الحسابي والانحراف المعياري فبلغ (9336)، (4886,623) على التوالي ويرمز له بالرمز IM.

المساعدات والمنح الخارجية Foreign aid and grants: هي حجم التدفقات الأجنبية للدولة وتأخذ شكل رأس مال ومشاريع تنموية واستثمارات، وبلغت أعلى قيمة للمساعدات والمنح الخارجية (12,36) مليار دينار في عام 2014 بينما بلغت أقل قيمة (172,2) مليون دينار في عام 1998، أما بالنسبة للوسط الحسابي والانحراف المعياري فكانا (546,5)، (321,1382) على التوالي ويرمز له بالرمز FAG.

الدخل السياحي Tourist income: وتمثل إجمالي الإيرادات المتحصلة من القطاع السياحي، ويرمز لها بالرمز، وبلغت أعلى قيمة للإيرادات من الدخل السياحي (3,29) مليار دينار بينما بلغت أقل قيمة (228) مليون دينار، أما بالنسبة للوسط الحسابي والانحراف المعياري فكانا (1720)، (1088,568) على التوالي ويرمز له بالرمز TI.

عدد السياح (Number of tourists): وتمثل إجمالي الزائرين للموقع السياحية من داخل الدولة أو من الخارج، ويرمز له بالرمز NT.

عدد السكان (population): ويمثل جميع من يعيش على أرض الدولة سواء مواطنين أم زائرين، ويرمز له بالرمز POP.

حوالات العاملين Workers' remittances: هي كافة الأموال الداخلة والخارجة من وإلى الأردن خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة واحدة، وحقت حوالات العاملين أعلى قيمة في عام 2015 حيث بلغت (2,42) مليار دينار بينما حققت أقل قيمة في عام 1998 حيث بلغت (818) مليون دينار، أما الوسط الحسابي والانحراف المعياري فكانا (1844,9)، (533,9596) على التوالي، ويرمز له بالرمز REM.

الاستثمار الأجنبي المباشر direct foreign investment: ويمثل كافة التدفقات النقدية والمشاريع الداخلة إلى الدولة خلال فترة زمنية معينة، حيث بلغت أعلى قيمة (2,51) مليار دينار في عام 2017 بينما بلغت أقل قيمة (164) مليون دينار في عام 1998، وكان الوسط الحسابي والانحراف المعياري (1225,2)، (630,403) على التوالي ويرمز له بالرمز DFI.

جدول (4) وصف بيانات الدراسة

المتغير	أعلى قيمة	أقل قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
GDP	28448.5	5609.8	15156.255	8343.813754
IPD	15794	1054	6924.3	5703.06
EPD	11867	2574	5645.5	2356.1
EX	5163.1	1050.5	3210	1505.1195
IM	16280.7	2640.5	9336.4	4886.623
FAG	1236.5	172.2	546.5	321.1382
TI	3293.6	228	1720.3	1088.568
REM	2423.3	818.4	1844.9	533.9596
DFI	2521.7	164.2	1225.2	630.403

من إعداد الباحث، بالاعتماد على برنامج EXCEL.

2.5 تحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي:

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي وتجميع البيانات الخاصة بكل متغير، تأتي أهم مراحل بناء النموذج وهي مرحلة تحديد الشكل الرياضي للنموذج، واعتمدت الدراسة على منهج الحدود للتكامل المشترك المستند على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة (ARDL) الذي وضعه وطوره كل من Pesaran and shin عام 1997، ويهدف إلى تحديد اتجاهات العلاقات السببية بين المتغيرات قيد الدراسة حيث أن هذا النموذج لا يشترط نفس درجة التكامل للمتغيرات، أي أنه يمكن إجراء الاختبارات بغض النظر عما إذا كانت السلاسل مستقرة عند المستوى $I(0)$ أو مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ أو مزيج بينهما (السريتي، نجا، 2013).

3.5 تقدير واختبار النموذج الاقتصادي:

يصف النموذج العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (إجمالي الصادرات السلعية، إجمالي الواردات السلعية، الدخل السياحي، المساعدات والمنح الخارجية، تحويلات العاملين، الاستثمار الأجنبي المباشر، عدد السكان، عدد السياح) والمتغير التابع معدل البطالة، وذلك من خلال الدالة التالية:

$$UE=f(EX,IM,FAG,TI,REM,DFI,POP,NT).....(1)$$

حيث أن:

إجمالي المنح والمساعدات الخارجية	FAG	تحويلات العاملين في الخارج	REM	البطالة	UE
إجمالي المنح والمساعدات الخارجية	FAG	الاستثمار الأجنبي المباشر	DFI	إجمالي الصادرات السلعية	EX
عدد السياح	NT	عدد السكان	POP	إجمالي الواردات السلعية	IM

لتجاوز الفروقات في البيانات تم أخذ الصيغة اللوغاريتمية لجميع المتغيرات لتصبح الدالة كما يلي:

$$\log UE=f(\log EX,\log IM,\log FAG,\log TI,\log REM,\log DFI,\log POP,\log NT).....(2)$$

ولتقدير العلاقات الترابطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ومعرفة ما إذا كانت هذه

المتغيرات ساكنة أم غير ساكنة؛ لابد من إجراء اختبار السكون للسلاسل الزمنية (Stationary Test): وبتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)؛ تم الحصول على النتائج الواردة في جدول رقم (5)، والتي تشير إلى أن جميع المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول باستثناء:

- إجمالي الصادرات السلعية (EX) ساكن على المستوى الطبيعي عند نسبة احتمالية (0,03).
- المساعدات والمنح الخارجية (FAG) ساكن على المستوى الطبيعي عند نسبة احتمالية (0,04).
- تحويلات العاملين (REM) ساكن على المستوى الطبيعي عند نسبة احتمالية (0,011).

جدول (5) نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع

المتغير	المستوى (level)		الفرق الأول (1st difference)		الفرق الثاني (2nd difference)		فترات الإبطاء
	قيمة ADF المحسوبة	الاحتمالية	النتيجة	قيمة ADF المحسوبة	الاحتمالية	النتيجة	
*Ex	-	0.036	ساكن	-	-	-	4
	3.26425						

								0	6	
4	-	-	-	ساكن	0.025 8	- 3.38312 3	غير ساكن	0.465 9	- 1.59444 7	**Im
4	-	-	-	-	-	-	ساكن	0.044 7	- 3.75377 2	*Fag
4	-	-	-	ساكن	0.000 6	- 5.27834 5	غير ساكن	0.414 8	- 1.70112 1	**Ti
4	-	-	-	-	-	-	ساكن	0.011 2	- 3.77749 6	*Re m
4	-	-	-	ساكن	0.001 4	- 4.81062 2	غير ساكن	0.352 1	- 1.83815 1	**Dfi
4	-	-	-	ساكن	0.038 8	- 3.17409 4	غير ساكن	0.995 2	- 1.04901 3	**Po p
4	-	-	-	ساكن	0.032 6	- 3.26347 1	غير ساكن	0.670 0	- 1.15740 2	**Nt
3	-	-	-	ساكن	0.000 4	- 5.59586 9	غير ساكن	0.663 8	- 1.16874 1	**UE

* يرمز إلى المستوى.

** يرمز إلى الفرق الأول.

*** يرمز إلى الفرق الثاني.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج 9 views E.

وقد بين الجدول رقم (5) أن هناك اختلاف في درجة سكون المتغيرات الداخلة في النموذج، حيث

أن بعضها ساكن على الفرق الأول والبعض الآخر ساكن على المستوى الطبيعي، أي أنها غير متكاملة

من نفس الدرجة، وبالتالي سوف يتم إجراء اختبار الحدود (Bound test) وذلك في إطار نموذج

الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL.

1.3.5 اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (BOUND TEST):

أظهرت نتائج الجدول رقم (6) أن إحصائية F المحسوبة (5,755084) هي أكبر من الحد (1) وبذلك تعتبر معنوية عند مستوى 1%, وهذا يعني أن الفرضية الأساسية لعدم التكامل المشترك لا يمكن قبولها وبالتالي يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبما أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات لابد من تقدير هذه العلاقة على المدى القصير والطويل.

جدول (6) اختبار الحدود (BOUND TEST)

ARDL Bounds Test		
Date: 04/26/20 Time: 15:43		
Sample: 1998 2016		
Included observations: 20		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
K	Value	Test Statistic
8	5.755084	F-statistic
Critical Value Bounds		
11 Bound	10 Bound	Significance
3.06	1.95	10%
3.39	2.22	5%
3.7	2.48	2.5%
4.1	2.79	1%

المصدر: مخرجات برنامج EViews9.

وباستخدام اختبار (Cointegrating And Long Run Form) يمكن تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، حيث بينت نتائج الجدول رقم (6) أن القيمة المقدرة لمعامل تصحيح الخطأ (ECT) والبالغة (-1,121080) هي قيمة سالبة وذات دلالة إحصائية مرتفعة عند مستوى معنوية (0,015) أقل من 1%, حيث تؤثر هذه المعلمة إلى وجود علاقة تصحيح للعلاقات التوازنية ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الأجل الطويل، كما أن قيمة هذه المعلمة تؤثر إلى مقدار سرعة تصحيح الخطأ في الأجل الطويل.

وبين الجدول رقم (7) إلى نتائج نموذج تصحيح الخطأ المعني بتقدير العلاقات قصيرة وطويلة الأجل، ويتضح من النتائج أن جميع قيم معاملات المتغير المستقل الأول المتمثل بإجمالي الصادرات السلعية موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,39 في الأجل الطويل؛ أي أن الصادرات السلعية تؤثر على معدل البطالة في الأجل القصير أكبر من تأثيره عليه في الأجل الطويل، وفيما يتعلق بالمتغير المستقل الثاني المتمثل بإجمالي الواردات السلعية فأظهرت النتائج أن قيم المعلمات سالبة وذات

دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,18) مما يؤكد ما جاء به العرف الاقتصادي من العلاقة العكسية بين حجم الواردات ومعدل البطالة في الأجلين الطويل والقصير، أي كل ما زاد حجم الواردات وخاصة من السلع الوسيطة انخفض معدل البطالة.

وأظهرت النتائج أيضاً أن جميع قيم المعلمات لكل من تحويلات العاملين من الخارج والدخل السياحي والاستثمار الأجنبي المباشر هي موجبة وذات دلالة إحصائية؛ وهو ما يعني أن أي زيادة في هذه المتغيرات تؤثر بالانخفاض على حجم البطالة في الأجلين القصير والطويل، أما بالنسبة لعدد السكان فيبين الجدول رقم (7) أم جميع قيم المعلمات موجبة في الأجلين القصير والطويل عند مستوى معنوية 0,36؛ أي أن الزيادة في عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة.

جدول (7) اختبار (Cointegrating And Long Run Form)

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: UEE				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0)				
Date: 04/26/20 Time: 15:44				
Sample: 1998 2017				
Included observations: 20				
Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4133	0.862979	0.382196	0.329827	D(LOGEX)
0.1885	-1.437416	0.384243	-0.552317	D(LOGIM)
0.5647	-0.600638	0.044495	-0.026725	D(LOGFAG)
0.2862	1.142816	0.144717	0.165385	D(LOGTI)
0.9421	0.074915	0.289144	0.021661	D(LOGREM)
0.4864	0.729733	0.040628	0.029648	D(LOGDFI)
0.3698	0.950260	0.248646	0.236278	D(LOGPOP)
0.3710	-0.947687	0.304402	-0.288478	D(LOGNT)
0.0150	-3.083318	0.363595	-1.121080	CointEq(-1)
Cointeq = UEE - (0.2942*LOGEX -0.4927*LOGIM -0.0238*LOGFAG +				
0.1475*LOGTI + 0.0193*LOGREM + 0.0264*LOGDFI + 0.2108*LOGPOP				
-0.2573*LOGNT + 0.6670)				
Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable

0.3951	0.898656	0.327383	0.294205	LOGEX
0.1740	-1.492333	0.330131	-0.492665	LOGIM
0.5622	-0.604600	0.039429	-0.023839	LOGFAG
0.2995	1.109390	0.132976	0.147523	LOGTI
0.9421	0.074897	0.257976	0.019322	LOGREM
0.4974	0.710762	0.037208	0.026446	LOGDFI
0.3661	0.958129	0.219970	0.210760	LOGPOP
0.3555	-0.980657	0.262397	-0.257322	LOGNT
0.8242	0.229598	2.905193	0.667028	C

المصدر: مخرجات برنامج EViews9.

2.3.5 اختبار السببية (GRANGER CAUSALITY)

بعد معرفة نتائج العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات ونموذج تصحيح الخطأ، سوف ننقل إلى إجراء اختبار السببية لمعرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة (EX, IM, FAG, TI, REM, DFI, POP, NT) والمتغير التابع UE، وذلك بالاعتماد على اختبار السببية (granger causality)، حيث تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (8) أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من إجمالي الصادرات السلعية إلى معدل البطالة عند مستوى معنوية (0,009)، أما بالنسبة للواردات السلعية فإن أي تغير في قيمتها يسبب تغير في معدل البطالة أي أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد عند مستوى معنوية (0,005)، كما أن التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر التغير في معدل البطالة عند مستوى معنوية (0,03)، وفيما يخص المساعدات والمنح الخارجية وعدد السكان وعدد السياح فلديهم علاقة سببية قوية باتجاه واحد نحو معدل البطالة عند مستوى معنوية (0,01-0,008-0,01) على التوالي، وأخيراً فيما يخص المتغيرات المستقلة التالية: حوالات العاملين في الخارج والدخل السياحي فأظهرت النتائج أن أي تغير في قيمتها يسبب تغير متدني في معدل البطالة.

جدول (8) اختبار السببية GRANGER CAUSALITY

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	F-statistic	P-value	نتيجة الاختبار	اتجاه العلاقة
LogUE	LogEX	8.77654	0.0092	وجود سببية	logEX→logUE
LogUE	LogIM	10.5351	0.0051	وجود سببية	logIM→logUE
LogUE	LogREM	0.04098	0.8421	لا يوجد سببية	/
LogUE	LogTI	0.09334	0.7639	لا يوجد سببية	/

logDFI→logUE	وجود سببية	0.0343	5.35487	LogDFI	LogUE
logFAG→logUE	وجود سببية	0.0134	7.71877	LogFAG	LogUE
logPOP→logUE	وجود سببية	0.0080	7.16673	LogPOP	LogUE
logNT→logUE	وجود سببية	0.0108	8.30433	LogNT	LogUE

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews9، للمزيد من المعلومات انظر الملحق رقم (4).

3.3.5 الاختبارات التشخيصية (Diagnostic test):

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية سيتم إجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

• الارتباط الذاتي (serial correlation test):

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة، فإذا كانت قيمة الاحتمالية المقدرة أقل من 5% فهناك مشكلة الارتباط الذاتي، أما إذا كانت قيمة الاحتمالية أكبر من 5% فلا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي، وعند اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي وفق طريقة (Breusch-Godfrey) للمعادلة المقدرة التي توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة (إجمالي الصادرات السلعية، إجمالي الواردات السلعية، الدخل السياحي، المساعدات والمنح الخارجية، حركات العاملين من الخارج، الاستثمار الأجنبي المباشر، عدد السكان، عدد السياح) والمتغير التابع معدل البطالة، حيث أشارت النتائج الواردة في الجدول رقم (9) إلى معنوية الاختبارات في المعادلة المقدرة لأن قيمة الاحتمالية هي (0,18) أكبر من 5% وبذلك فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

• عدم ثبات التباين (Heterscedasticity test):

تظهر مشكلة اختلاف التباين عند استخدام البيانات المقطعية في السلاسل الزمنية، ومن الاختبارات المستخدمة في اكتشاف هذه المشكلة هو اختبار (ARCH)، حسب فرضيتين هما فرضية العدم (H_0) إذا كانت الاحتمالية أكبر من 5%؛ والنتيجة لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين، والفرضية البديلة (H_1) إذا كانت الاحتمالية أقل من 5% والنتيجة وجود مشكلة عدم ثبات التباين، ويوضح الجدول رقم (9) اختبار (ARCH) لاختلاف التباين للمعادلة المقدرة، حيث أشارت النتائج إلى عدم معنوية الاختبارات في المعادلة لأن قيمة الاحتمالية (0,66) هي أكبر من 5% وبذلك لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين.

جدول (9) اختبارات الارتباط الذاتي واختلاف التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.5370	Prob. F(2,6)	0.690863	F-statistic
0.1855	Prob. Chi-Square(2)	3.369277	Obs*R-squared
Heteroskedasticity Test: ARCH			
0.6885	Prob. F(1,15)	0.167055	F-statistic

0.6652	Prob. Chi-Square(1)	0.187243	Obs*R-squared
--------	---------------------	----------	---------------

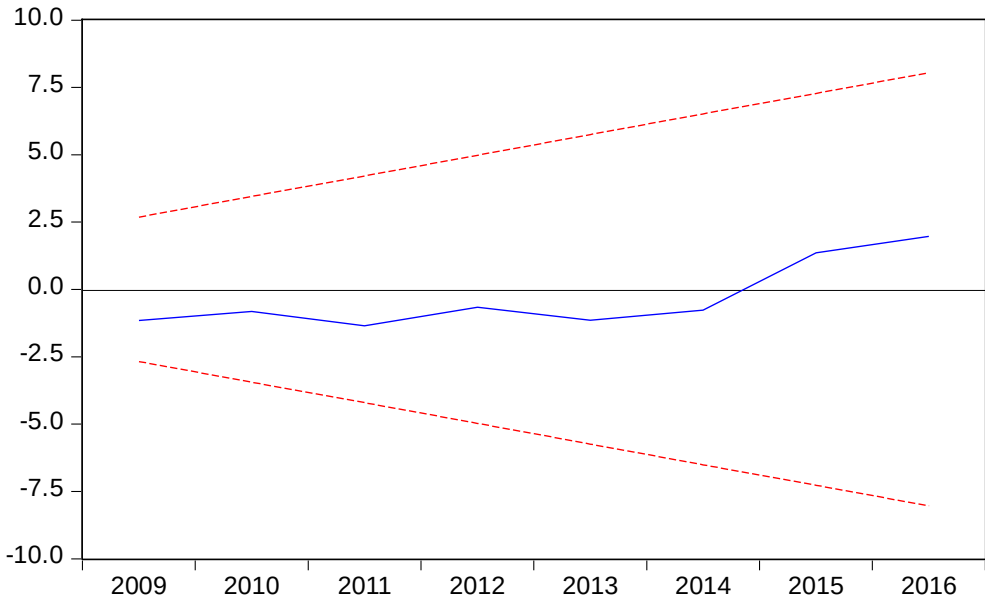
المصدر: مخرجات برنامج EViews9.

• اختبار كوزوم للسكون (cusum and CUSUM of squares stability test):

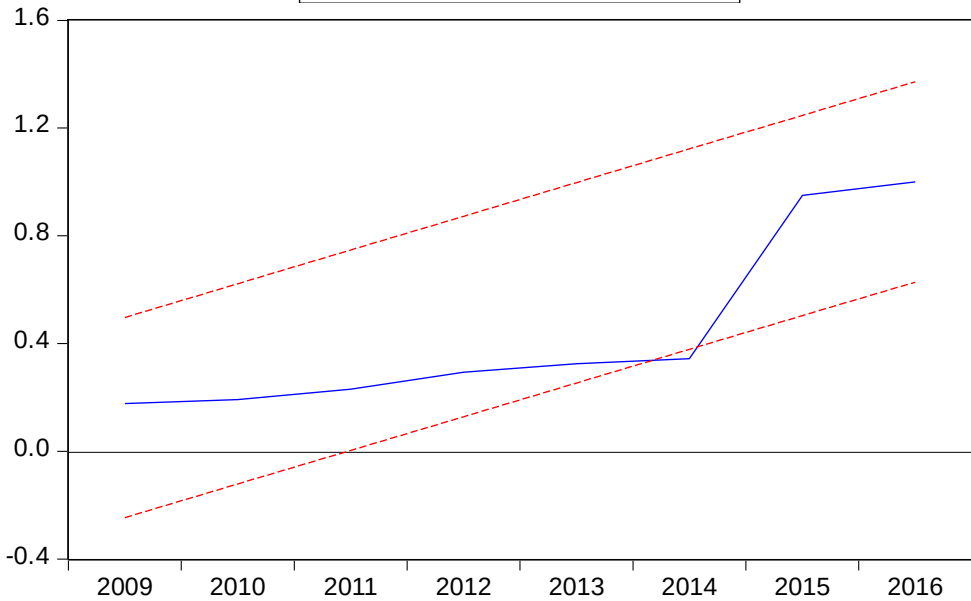
يستخدم اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المرتدة (cusum) لاختبار استقرار المتغيرات، ووفقاً لهذا الاختبار فإن استقرار المقدرات يتحقق إذا وقع المنحنى الذي يمثل المجموع التراكمي للبواقي المرتدة داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وتكون المقدرات غير مستقرة إذا وقع المنحنى الذي يمثل المجموع التراكمي للبواقي المرتدة خارج الحدود الحرجة عند نفس مستوى المعنوية، وبعد إجراء اختبار (CUSUM) تبين من الشكل رقم (2) أن منحنى المجموع التراكمي للبواقي المرتدة يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن مقدرات النموذج مستقرة هيكلياً.

الشكل (2) Cusum of squares

Plot of cumulative sum of recursive residual



— CUSUM - - - 5% Significance



— CUSUM of Squares - - - 5% Significance

الخاتمة:

توصل البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات نستعرضها فيما يلي:

1.6 النتائج:

1. أظهرت النتائج أن إجمالي الصادرات ساهم في انخفاض معدلات البطالة من خلال نقل المعرفة الفنية والتكنولوجيا والتوسع في الصناعات القائمة وإنشاء صناعات جديدة.
2. ساهمت الواردات من السلع الوسيطة بانخفاض معدل البطالة وزيادة مستوى التوظيف خلال الفترة الأولى، أما في الفترتين الثانية والثالثة فتسبب إغلاق الحدود وانخفاض الواردات من السلع الوسيطة إلى ارتفاع معدل البطالة.
3. ساهمت المساعدات والمنح التي تلقاها الأردن خلال فترة الدراسة بانخفاض معدل البطالة ودفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام.
4. حقق الدخل السياحي ارتفاعاً ملموساً طيلة الفترتين الأولى والثانية مما ساعد في التوسع في إقامة المنتجعات السياحية وإنشاء الفنادق الأمر الذي ساهم بتوفير فرص عمل؛ بالتالي انخفاض في معدل البطالة.
5. أدى ارتفاع تحويلات العاملين من الخليج العربي والعراق إلى توفر قدر كاف من الاحتياطيّات الأجنبية مسبباً بذلك انخفاض في معدلات البطالة، أما في الفترتين الثانية والثالثة انخفضت تحويلات العاملين جراء الحرب العراقية وبالتالي ارتفاع في معدلات البطالة.
6. نتج عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن والتوسع في إقامة المشاريع الاستثمارية طيلة الفترتين الأولى والثانية؛ إلى انخفاض في معدل البطالة نتيجة ارتفاع الطلب على العمل، أما خلال الفترة الثالثة وجراء الثورات العربية انخفض حجم الاستثمار الأجنبي مما أثر على معدل البطالة بالانخفاض.
7. جميع المتغيرات ساكنة على الفرق الأول ما عدا كل من (إجمالي الصادرات السلعية، المساعدات والمنح الخارجية، تحويلات العاملين في الخارج) فإنها ساكنة على المستوى الطبيعي.
8. أشارت نتائج الاختبارات التشخيصية أن نموذج الدراسة مستقر هيكلياً عند مستوى معنوية 5% وتخلو من مشكلة الانحدار الذاتي ومشكلة عدم ثبات التباين.
9. أظهرت نتائج اختبار الحدود (BOUND TEST) أن إحصائية F المحسوبة هي معنوية عند مستوى 1%؛ أي أن هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (الصادرات السلعية، الواردات السلعية، تحويلات العاملين، الاستثمار الأجنبي المباشر، الدخل السياحي، المساعدات والمنح الخارجية، عدد السكان، عدد السياح) والمتغير التابع معدل البطالة.
10. بينت نتائج اختبار السببية أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من الصادرات والواردات والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات والمنح الخارجية وعدد السكان وعدد السياح نحو معدل البطالة.

2.6 التوصيات:

1. استخدام الآلات التكنولوجية الحديثة لتحسين كفاءة الجهاز الإنتاجي لمواكبة الطلب على السلع المصدرة وتنويع هيكل التبادل التجاري للصادرات وإيجاد بدائل محلية للسلع المستوردة.
2. دعم الصناعات التصديرية كثيفة العمالة كصناعة الملابس لزيادة فرص التصدير ورفع طاقة التوظيف.
3. تنمية الصادرات الزراعية من خلال تقديم الدعم الحكومي للمزارعين على شكل مواد أساسية كالأسمدة والحبوب ودعم المياه.
4. تشجيع الاستثمار الأجنبي وحث الاستثمارات الوطنية للاستثمار في الداخل؛ من خلال تأمين المستثمر من المخاطرة وذلك بدخول الحكومة كشريك استراتيجي في الأرض والتراخيص وتوفير القوة العاملة.
5. زيادة الإيرادات السياحية من خلال عمل اشتراكات سنوية بأسعار تفضيلية للمناطق السياحية، بالإضافة إلى السعي لاستضافة مؤتمرات وأحداث قد تكون رياضية أو اقتصادية أو ثقافية في مدينة البتراء لتوسيع نطاق التعرف عليها عالمياً.
6. تقليص تحويلات العاملين إلى الخارج من خلال إحلال العمالة المحلية مكان العمالة الوافدة؛ وكذا تخفيض معدل البطالة.

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- نعمان سعيد، **البعد الدولي للنظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي**، (دار بلقيس للنشر، الطبعة الأولى، 2011).
- موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، (دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008).
- ميرا ندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، (جامعة الزقازيق، 2010).
- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، (الدار الجامعية، 2013).
- سامر عبد الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، (دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013).
- تركي بن ذيب العتيبي، **جهود مجلس الشورى في مواجهة مشكلة البطالة**، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2011.
- لخضر، عقبي، **أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (1990-2013)**، إطروحة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2017.
- ادريوش دحماني، عبد القادر ناصور، **أثر بعض متغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية (1980-2010)**، المجلة العلمية الجزائرية، العدد الثاني، 2011.

فوزية محمد الهادي، وآخرون، أثر المؤشرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر: دراسة تجريبية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة"، المؤتمر الدولي في القيادة الإسلامية والعلوم الإنسانية والعقيدة والإعلام، 2015، الأردن، جامعة العلوم الإسلامية.
البنك المركزي الأردني، 2017، ص14، التقرير السنوي.

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية

Grossman,G,and Helpman,E, INNOVATION AND GROWTH IN THE GLOBAL ECONOMY, Cambridge, massach usetts: mit press, 1991

Roberto Chang, et,al,OPENNESS CAN BE GOOD FOR GROWTH: THE ROLE OF POLICY COMPLEMENTAR-ITIES,WORID BANK, POLICY RESEARCH WORKING PAPER , NO,37-63, 2005.

الملاحق

نتائج اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/01/20 Time: 22:40
Sample: 1998 2017
Lags: 1

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0092	8.77654	19	LOGEX does not Granger Cause LOGUE
0.2020	1.77033		LOGUE does not Granger Cause LOGEX
0.0051	10.5351	19	LOGIM does not Granger Cause LOGUE
0.0574	4.19349		LOGUE does not Granger Cause LOGIM
0.0134	7.71877	19	LOGFAG does not Granger Cause LOGUE
0.8894	0.01997		LOGUE does not Granger Cause LOGFAG
0.7639	0.09334	19	LOGTI does not Granger Cause LOGUE
0.2602	1.36248		LOGUE does not Granger Cause LOGTI
0.8421	0.04098	19	LOGREM does not Granger Cause LOGUE
0.7449	0.10959		LOGUE does not Granger Cause LOGREM
0.0343	5.35487	19	LOGDFI does not Granger Cause LOGUE
0.1213	2.67729		LOGUE does not Granger Cause LOGDFI
0.0080	7.16673	19	LOGPOP does not Granger Cause LOGUE
0.1136	2.80152		LOGUE does not Granger Cause LOGPOP
0.0108	8.30433	19	LOGNT does not Granger Cause LOGUE
0.1024	3.00254		LOGUE does not Granger Cause LOGNT

المصدر: مخرجات برنامج E-views9.